

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

ملحق للجريدة الرسمية

الثنى ٤ جنيهات

السنة
١٩٣ هـ

الصادر في يوم الثلاثاء ١٣ ربيع الآخر سنة ١٤٤١
الموافق (١٠ ديسمبر سنة ٢٠١٩)

العدد
٢٧٧



محتويات العدد

رقم الصفحة

٥-٣	قراران رقما ٢٠٧٦ و ٢٠٧٧ لسنة ٢٠١٩	وزارة الداخلية
١٤٥٣ و ٦٣٧ و ٦٣٦	قرارات أرقام	محافظة البحيرة
١٨-٧	لسنة ٢٠١٩	
٢٩-٢٢	قرارات أرقام ٥٩ و ٦٠ و ٦٢ لسنة ٢٠١٩	وزارة النقل
٣٦	قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١٩	الهيئة العامة للرقابة المالية
٣٩ و ٣٨	قرار تعديل قيد جمعيتين	مديرية التضامن الاجتماعى بالغربية
-	إعلانات الوزارات والهيئات والمصالح	إعلانات مختلفة
٤٠	إعلانات فقد	
-	إعلانات مناقصات وممارسات	
-	إعلانات بيع وتأجير	
-	حجوزات - بيوع إدارية	



وزارة العدل
محافظة البحيرة
وزارة النقل
الهيئة العامة للرقابة المالية
مديرية التضامن الاجتماعى بالغربية
إعلانات مختلفة
إعلانات فقد
إعلانات مناقصات وممارسات
إعلانات بيع وتأجير
حجوزات - بيوع إدارية

قرارات وزارة الداخلية

قرار رقم ٢٠٧٦ لسنة ٢٠١٩

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن الجنسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتفويض السيد اللواء

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير في مباشرة الاختصاصات المقررة لوزير

الداخلية بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ؛

قـرـر :

مادة ١ - يُؤذن لكل من الواحد والعشرين مواطناً (أولهم السيد/ هادي سعيد توفيق

عبد السلام - وآخرهم السيد/ محمد أحمد سليمان إبراهيم) المدرجة أسماؤهم بالبيان

المرفق بالتجنس بالجنسية الأجنبية الموضحة قرين اسم كل منهم ، مع احتفاظهم

بالجنسية المصرية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٩/١١/١٢

المفوض بالتوقيع

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير

لواء / (إمضاء)

بيان

بأسماء طالبى الإذن بالتجنس بجنسيات أجنبية مع الاحتفاظ بالجنسية المصرية

مستل	الاسم	جهة وتاريخ الميلاد	الجنسية المأذون التجنس بها
١	السيد/ هادى سعيد توفيق عبد السلام	الإسكندرية ١٩٧٧/٧/٢٥	الأمريكية
٢	السيد/ تيمور حسين محسن حسين عبد الرازق	أمريكا ١٩٩٧/٩/٤	»
٣	السيد/ على إسلام عبد الفتاح يوسف على	الإسكندرية ١٩٩٨/٦/١٤	»
٤	السيد/ يوسف محمود مصطفى سليمان	أمريكا ٢٠٠٠/٥/١٠	»
٥	السيد/ ناصر محمد الحسينى عبد العزيز الجرداوى	الكويت ١٩٦٤/١/٢٩	»
٦	السيد/ يوسف عادل اميل جيد جاد	القاهرة ١٩٩٨/١/٢١	»
٧	السيد/ يوسف أحمد محمد وفا محمد العبيدى	الإسكندرية ٢٠٠٢/٤/٢	»
٨	السيد/ مينا فكتور سليمان حنا	السودان ١٩٩٦/٦/٥	السودانية
٩	الطفل/ كريم حاتم عاصم طهيو	هولندا ٢٠١٠/٩/٩	الهولندية
١٠	السيد/ عمرو حاتم عاصم طهيو	القاهرة ٢٠٠١/٣/١١	»
١١	السيد/ ياسر عبد العال عبد الموجود السمان	قنا ١٩٨٣/٥/٢٩	»
١٢	السيد/ فريد فوزى فتحى طه اللقانى	القاهرة ١٩٨٩/١٠/٢٧	»
١٣	السيد/ محمود محمد صالح موسى العزب	هولندا ١٩٩٧/٧/٤	»
١٤	السيدة/ شروق عطية محمود عطية الليثى	الجيزة ١٩٨٤/٨/٣	»
١٥	السيد/ عمر هشام محمد عبد المجيد محمود	رومانيا ١٩٩٥/١١/١٤	الرومانية
١٦	الطفل/ آدم شريف مختار عبد الفتاح سيد أحمد	الدانمارك ٢٠١٣/٥/٤	الدانمركية
١٧	السيد/ عمر عبد الباسط على زينهم	إيطاليا ١٩٩٢/٧/١٦	الإيطالية
١٨	السيد/ ياسر إبراهيم فتحى على هويدى	السعودية ١٩٧٣/٢/١٥	»
١٩	السيد/ عصام فتح الله محمد فتح الله	الإسكندرية ١٩٦٨/١٢/١	»
٢٠	السيد/ عمر أحمد تحسين مصطفى	بريطانيا ١٩٩٩/٧/٩	البولندية
٢١	السيد/ محمد أحمد سليمان إبراهيم	القلبوية ١٩٨١/١/١٧	المجرية

وزارة الداخلية

قرار رقم ٢٠٧٧ لسنة ٢٠١٩

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن الجنسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتفويض السيد اللواء

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير في مباشرة الاختصاصات المقررة لوزير

الداخلية بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ؛

قرر :

مادة ١ - يُؤذن لكل من الاثنتين والعشرين مواطناً (أولهم السيد/ عبد الرحمن فهمى

محمد مصطفى - وآخرهم السيد/ السيد محمود السيد بيومى) المدرجة أسماؤهم بالبيان

المرفق بالتجنس بالجنسية الأجنبية الموضحة قرين اسم كل منهم ، مع احتفاظهم

بالجنسية المصرية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٩/١١/١٢

المفوض بالتوقيع

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير

لواء / (إمضاء)

بيان

بأسماء طالبى الإذن بالتجنس بجنسيات أجنبية مع الاحتفاظ بالجنسية المصرية

الجنسية المأذون التجنس بها	جهة وتاريخ الميلاد	الاسم	مسلسل
السويسرية	القاهرة ١٩٥٧/١٠/١٣	السيد/ عبد الرحمن فهمى محمد مصطفى	١
الأمريكية	الغربية ١٩٩٩/١/١	السيد/ أحمد علاء فتح عبد المجيد الشافعى	٢
»	سوهاج ١٩٩١/٧/٢٥	السيد/ مينا لويش تادرس بؤنس	٣
البوسنية	القاهرة ١٩٩٩/٣/٧	السيد/ مصطفى إيهاب عزت على حسن	٤
السلفادورية	الجيزة ١٩٨٧/٩/١٥	السيد/ مصطفى عادل عبد العزيز السيد	٥
الهولندية	الدقهلية ١٩٨٤/٣/٢٤	السيد/ محمد أحمد السيد الألفى	٦
»	قنا ١٩٨٧/٣/٢٢	السيد/ أحمد سعد عبد الباسط إبراهيم	٧
جنوب إفريقيا	القاهرة ١٩٧٩/١١/١١	السيد/ أحمد محمد حسن الجمال	٨
المجرية	الإسكندرية ١٩٨٩/٣/١	السيد/ محمود مجدى محمود الكمشوشى	٩
الروسية	الإسكندرية ١٩٩٢/٨/٢٣	السيد/ شادى فيكتور إلياس قلندس	١٠
البريطانية	الدقهلية ١٩٥٢/٢/٢٥	السيد/ أحمد محمود شحاتة الشربيني	١١
»	بريطانيا ١٩٩٢/٤/٩	السيد/ أحمد سيد نجا محمد محمد أحمد	١٢
»	المنوفية ١٩٩٨/٧/٩	السيد/ أحمد أشرف عبد الهادى زين الدين	١٣
»	بريطانيا ٢٠١٨/١/١٩	الطفل/ نديم سامى موريس حبيب إبراهيم	١٤
الأسترالية	القاهرة ١٩٩٨/٦/٤	السيد/ فادى أشرف فرنسيس فهميم	١٥
»	القاهرة ١٩٩٩/١١/١٠	السيد/ مارك أشرف فرنسيس فهميم	١٦
اليونانية	القاهرة ٢٠٠١/٩/٩	السيد/ كارل إبراهيم عبود حبيقه	١٧
»	الجيزة ١٩٧٤/٤/٢٨	السيد/ سامى موريس حبيب إبراهيم	١٨
الفلسطينية	الشرقية ١٩٩٥/٧/١٤	السيد/ محمد عادل محمد أحمد نجم	١٩
البحرينية	السعودية ١٩٩٤/١٠/٢٤	السيدة/ هبة السيد محمود السيد بيومى	٢٠
»	القليوبية ١٩٩٦/٤/٩	السيدة/ أمنية السيد محمود السيد بيومى	٢١
»	المنوفية ١٩٦٧/١٢/٢٨	السيد/ السيد محمود السيد بيومى	٢٢

محافظة البحيرة

قرار رقم ٦٣٦ لسنة ٢٠١٩

صادر بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٤

محافظ البحيرة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن البناء ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٠١٧ بشأن اعتماد المخططات الاستراتيجية لبعض قرى محافظة البحيرة ومنها قرى (الرزافة - الحجر المحروق - المنشية الجديدة) التابعة للوحدة المحلية لقرية المسين - مركز الدلنجات ؛
وعلى محضر اجتماع اللجنة المشكلة بقرار المحافظة رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٠١٦ لمراجعة التخطيط التفصيلي لقرى ومدن المحافظة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٨ والمنتهى إلى "لا مانع من السير فى الإجراءات اللازمة لاعتماد المخططات التفصيلية لقرى (الرزافة - الحجر المحروق - المنشية الجديدة) التابعة للوحدة المحلية لقرية المسين بمركز الدلنجات طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ، على أن يتم عرضه على المجلس الشعبى المحلى فور انعقاده" ؛
وعلى ما ارتأيناه للصالح العام ؛

ق ر ر :

(المادة الأولى)

تعتمد المخططات التفصيلية لقرى (الرزافة - الحجر المحروق - المنشية الجديدة) التابعة للوحدة المحلية لقرية المسين بمركز الدلنجات وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .

(المادة الثانية)

تعتبر المساحات الملونة باللون الأحمر على المخططات التفصيلية المرفقة زوائد تنظيم ما لم يثبت ملكيتها لأحد والمساحات الملونة باللون الأصفر ضوائع تنظيم فيما زاد عن الارتداد القانونى .

(المادة الثالثة)


على الوحدة المحلية لمركز ومدينة الدلنجات نشر القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره ، وعلى أن يعرض على المجلس الشعبى المحلى المختص فور انعقاده لاعتماده بصفة نهائية .

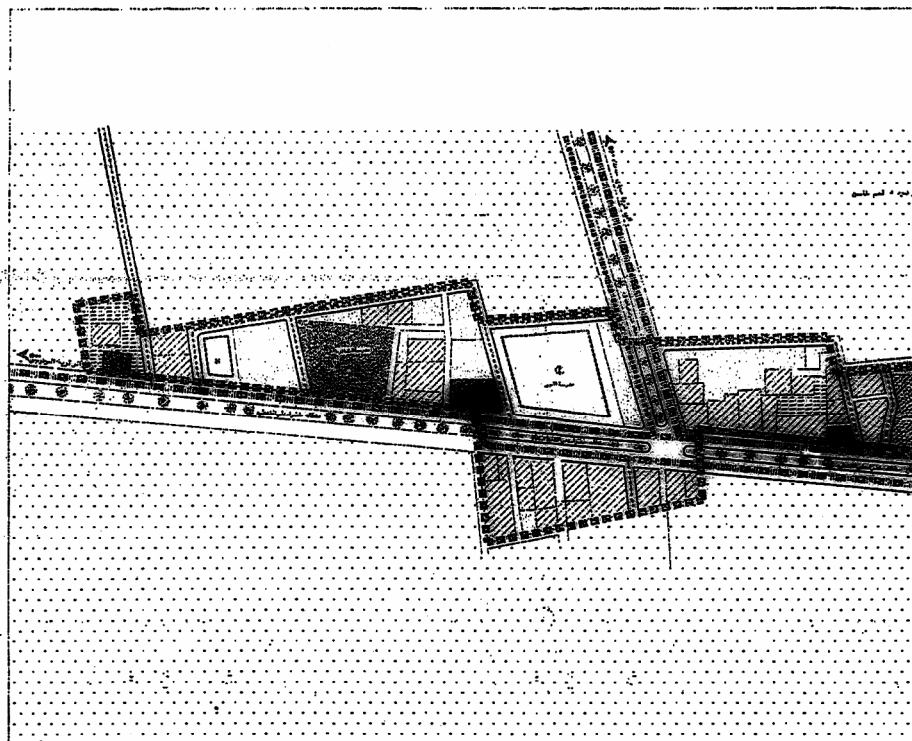
محافظ البحيرة

لواء/ هشام عبد الغنى أمانة

عرض الحكم الغرضي رقم ١٠

صورة طبق الاصل
مديس عام ٢٠١٨
الادارة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية
مهندسة / منال عبد المنعم السيد

<p>السيد المهندس</p> 	<p>مهندس</p> 	<p>مهندس</p> 	<p>مهندس</p> 
--	--	--	---



مشاركون في التصميم

صورة طبق الأصل

ملايصر عام

الإدارة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية

مهندسة / منال عبد المنعم السيد

<p>مهندس</p> <p>السيد الأستاذ</p> <p>مشارف</p> <p>مشارف</p> <p>مشارف</p>	<p>م. شفيق</p> <p>م. شفيق</p> <p>م. شفيق</p> <p>م. شفيق</p>	<p>م. شفيق</p> <p>م. شفيق</p> <p>م. شفيق</p> <p>م. شفيق</p>	<p>م. شفيق</p> <p>م. شفيق</p> <p>م. شفيق</p> <p>م. شفيق</p>
--	---	---	---

هذه الوثيقة هي نسخة طبق الأصل من الوثيقة الأصلية التي تم إعدادها من قبل المهندس/ م. شفيق في شهر ١٠ من شهر ١٠ سنة ٢٠١٩م. ولا يمكن الاعتماد على هذه الوثيقة في أي إجراء قانوني أو إداري.

محافظه البحيرة

قرار رقم ٦٣٧ لسنة ٢٠١٩

صادر بتاريخ ١٤/٥/٢٠١٩

محافظ البحيرة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن البناء ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٠١٧ بشأن اعتماد المخططات الاستراتيجية لبعض قرى محافظة البحيرة ومنها قرية شركة الاتحاد التابعة للوحدة المحلية لقرية المسين - مركز الدلنجات ؛

وعلى محضر اجتماع اللجنة المشكلة بقرار المحافظة رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٠١٦ لمراجعة التخطيط التفصيلى لقرى ومدن المحافظة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨/٢/٢٠١٩ والمنتهى إلى "لا مانع من السير فى الإجراءات اللازمة لاعتماد المخطط التفصيلى لقرية شركة الاتحاد التابعة للوحدة المحلية لقرية المسين بمركز الدلنجات طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ، على أن يتم عرضه على المجلس الشعبى المحلى فور انعقاده" ؛

وعلى ما ارتأيناه للصالح العام ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتمد المخطط التفصيلى لقرية شركة الاتحاد التابعة للوحدة المحلية لقرية المسين بمركز الدلنجات وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .

(المادة الثانية)

تعتبر المساحات الملونة باللون الأحمر على المخطط التفصيلى المرفق زوائد تنظيم ما لم يثبت ملكيتها لأحد والمساحات الملونة باللون الأصفر ضوائع تنظيم فيما زاد عن الارتداد القانونى .

(المادة الثالثة)

على الوحدة المحلية لمركز ومدينة الدلنجات نشر القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره ، وعلى أن يعرض على المجلس الشعبى المحلى المختص فور انعقاده لاعتماده بصفة نهائية .

محافظ البحيرة

لواء/ هشام عبد الغنى أمانة

محافظة البحيرة

قرار رقم ١٤٥٣ لسنة ٢٠١٩

صادر بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٩

محافظ البحيرة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن البناء ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بحل المجالس الشعبية المحلية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٠١٧ بشأن اعتماد المخططات

الاستراتيجية لبعض قرى محافظة البحيرة ومنها قرية (أبو مسعود) التابعة للوحدة المحلية لقرية المسين مركز الدلنجات ؛

وعلى محضر اجتماع اللجنة المشكلة بقرار المحافظة رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٠١٦

لمراجعة التخطيط التفصيلى لقرى ومدن المحافظة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤/٩/٢٠١٩ والمنتهى إلى "لا مانع من السير فى الإجراءات اللازمة لاعتماد المخطط التفصيلى لقرية

(أبو مسعود) التابعة للوحدة المحلية لقرية المسين مركز الدلنجات وإرجاء التعامل على

الجزء المرموز له بالرموز (أ - ب - ج - د - أ) لحين اتفاق الملاك المطلقين على الشارع

محل النزاع رضاءً أو قضاءً وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته

التنفيذية وتعديلاتهما على أن يتم عرضه على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء للموافقة

عليه نظراً لحل المجالس الشعبية المحلية المختصة نزولاً على أحكام المادة ١٣٣ من قانون

الإدارة المحلية".

وعلى ما ارتأيناه للصالح العام ؛

قـرـر :

(المادة الأولى)

يعتمد المخطط التفصيلي لقرية (أبو مسعود) التابعة للوحدة المحلية لقرية المسين مركز الدلنجات وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما على أن يتم إرجاء التعامل على الجزء المرموز له بالرموز (أ - ب - ج - د - أ) بالمخطط التفصيلي لحين انتهاء النزاع رضاءً أو قضاءً .

(المادة الثانية)

تعتبر المساحات الملونة باللون الأحمر على المخططات التفصيلية المرفقة زوائد تنظيم ما لم يثبت ملكيتها لأحد والمساحات الملونة باللون الأصفر ضوائع تنظيم فيما زاد عن الارتداد القانوني .

(المادة الثالثة)

على الوحدة المحلية لمركز ومدينة الدلنجات نشر القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره ، على أن يعرض على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء للموافقة عليه .

محافظ البحيرة

لواء/ هشام عبد الغنى أمينة



وزارة النقل

الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

قرار رقم ٥٩ لسنة ٢٠١٩

الصادر بتاريخ ٢١/١٠/٢٠١٩

رئيس الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

بعد الاطلاع على قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء الهيئة العامة لموانئ
البحر الأحمر ؛
وعلى قرار السيد وزير النقل رقم ٣١٦ لسنة ٢٠١٩ بندبنا رئيساً لمجلس إدارة الهيئة
العامة لموانئ البحر الأحمر ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٦ لسنة ٢٠١٧ بشأن مقابل الانتفاع
بأرض الهيئة بنظام الإشغال المؤقت ؛
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر بجلسته رقم ٢١٧
لسنة ٢٠١٩ المنعقدة فى ١١/٩/٢٠١٩ بالمذكرة رقم ٢٠١٩/٣/٧ بالموافقة على تعديل
الفئات الإجارية لمقابل الانتفاع بأرض الهيئة بنظام الإشغال المؤقت والمعتمد من السيد
الفريق وزير النقل ؛
وعلى تعليماتنا ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعديل الفئات الإجارية لمقابل الانتفاع بالأراضى والمساحات المخصصة للإشغال

المؤقت الواردة بالقرار رقم ٦ لسنة ٢٠١٧ على النحو التالى :

١- يتم الترخيص بمساحات الإشغال المؤقت بمساحات ١٠٠ متر مربع كحد أدنى

للمساحة الواحدة ومضاعفاتها .

٢- تتم المحاسبة المالية للمساحة التى مساحتها ١٠٠ متر مربع وفقاً لمدة الإشغال بالأسبوع بالفئات الآتية :

مدة الإشغال	الأسبوع الأول	الأسبوع الثانى	الأسبوع الثالث	الأسبوع الرابع والأسابيع التالية
الفئة بالجنيه	٥٧٥ جنيهاً	٩٢٠ جنيهاً	١٠٣٥ جنيهاً	١٣٨٠ جنيهاً

يتم محاسبة الطرود الصغيرة التى ترد للموانى والتى تتراوح ما بين (٢ : ٣) متر مربع بواقع (٧٥%) من فئات مقابل الانتفاع الواردة بالجدول السابق مع إعفاؤها من سداد قيمة التأمينات المقررة .

٣- تزداد تلك الفئات بنسبة (٢٥%) فى حالة التخصيص لبضائع الصب غير التنظيف كالفحم والكلينكر والحديد الخردة والكبريت والسماد وخلافه .

٤- تبدأ المحاسبة المالية من تاريخ الترخيص .

٥- يقر المرخص بأنه قد عاين المساحة المخصصة له ووجدها خالية ومناسبة للغرض الذى تم الترخيص من أجله .

٦- يحدد مقابل النظافة عن كل ساحة مخصصة بنظام الإشغال المؤقت بواقع (٢ جنيه) يوميًا عن كل (١٠٠ متر مربع) إعمالاً بما ورد بالبند (الثالث) من المادة (٤٠) بالقرار الوزارى رقم (٨٠٠) لسنة ٢٠١٦ فى شأن مقابل نظافة المرافق العامة للميناء ورفع نواتج النظافة للمساحات والأراضى .

٧- تزداد فئات مقابل الإشغال والنظافة بنسبة (٧%) سنويًا .

٨- يلتزم المرخص له بسداد المبالغ الآتية مقدماً :

(أ) قيمة مقابل الإشغال عن المدة المطلوب الترخيص بها .

(ب) تأمين على ذمة الإشغال بنسبة "١٠٠%" (مائة فى المائة) من قيمة الأسبوع التالى للمدة المطلوب الترخيص بها لا تدفع عن فوائد ضماناً لتنفيذ شروط التعاقد .

(ج) تأمين بمبلغ عشرة آلاف جنيه على ذمة رفع مخلفات ، وفى حالة التخصيص لبضائع الصب غير التنظيف يكون تأمين رفع المخلفات مبلغ عشرين ألف جنيه .

٩- عند رغبة المرخص له في تجديد ترخيص الإشغال فعليه التقدم للهيئة بطلب كتابي قبل نهاية مدة الترخيص بذات الشروط والأسعار بمدة لا تقل عن يومين حتى يمكن للهيئة النظر في الموافقة على تجديد الترخيص من عدمه .

١٠- في حالة الإشغال بدون الحصول على ترخيص أو تجاوز المدة المحددة بالترخيص بدون إخلاء ، أو دون أن يتقدم المرخص له بطلب لتجديد الترخيص ، تتم المحاسبة بالفئة المحددة للإشغال المؤقت بزيادة قدرها (٥٠٪) من فئة هذا الإشغال . وفي جميع الأحوال تثبت الهيئة حالات التعدي من خلال محضر إداري يحرر بمعرفتها ويحتسب المقابل والتعدي من تاريخ شغل المساحة .

(المادة الثانية)

يعاد النظر في الفئات المنصوص عليها بالمادة السابقة كل ستة أشهر أو كلما اقتضت الضرورة لذلك .

(المادة الثالثة)

تلغى جميع القرارات السابق إصدارها بهذا الشأن .

(المادة الرابعة)

يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية .

رئيس مجلس إدارة الهيئة

لواء بحري/ رضا أحمد إسماعيل



وزارة النقل

الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

قرار رقم ٦٠ لسنة ٢٠١٩

الصادر بتاريخ ٢١/١٠/٢٠١٩

رئيس الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

بعد الاطلاع على قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛
وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة وتعديلاته ولائحته التنفيذية
والمعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ ؛
وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٠ بتنظيم نقل البضائع على الطرق العامة ؛
وعلى قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء الهيئة العامة لموانئ
البحر الأحمر ؛
وعلى قرار السيد وزير النقل رقم ٣١٦ لسنة ٢٠١٩ بندبنا رئيساً لمجلس إدارة الهيئة
العامة لموانئ البحر الأحمر ؛
وعلى قرار وزير النقل رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦ ؛
وعلى قرار وزير النقل رقم ٤٧٠ لسنة ٢٠١٦ بشأن تحديد مواصفات الحركة
للمركبات على شبكة الطرق ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ ؛
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر بجلسته رقم ٢١٧
لسنة ٢٠١٩ المنعقدة فى ١١/٩/٢٠١٩ بالمذكرة رقم ٢٠١٩/٣/٤ بالموافقة على تعديل
القرار رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ والمعتمد من السيد الفريق وزير النقل ؛
وعلى تعليماتنا ؛

قرار:**مادة ١ -** يعدل القرار رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ لمحاسبة المهيئات والطرود فائقة

الحجم والوزن التي تتردد على موائى الهيئة بالفئات الآتية :

أولاً - المهينات فائقة الوزن :

فئة المحاسبة (بالألف جنيه)	الوزن (بالطن)	
	من	إلى
٣٠	٧٠	١٠٠
٤٥	١٠١	١٣٠
٦٠	١٣١	١٦٠
٧٥	١٦١	١٩٠
١٠٥	١٩١	٢٢٠
١٣٥	٢٢١	٢٥٠
١٦٥	٢٥١	٢٨٠
١٩٥	٢٨١	٣١٠
٢٤٥	٣١١	٣٤٠
٢٩٥	٣٤١	٣٧٠
٣٤٥	٣٧١	٤٠٠
٣٩٠	٤٠١	٤٣٠
٤٤٠	٤٣١	٤٦٠
٤٩٠	٤٦١	٤٩٠
٥٤٠	٤٩١	٥٠٠

ثانياً - المهينات فاتقة الأبعاد :

ملاحظات	فئة المحاسبة بالآلاف جنيهه						الأبعاد المسموح بها			النوع
	فئة المحاسبة	الارتفاع	فئة المحاسبة	العرض	فئة المحاسبة	الطول	الارتفاع	العرض	الطول	
في حالة توافر أكثر من شرط (الطول/ العرض/ الارتفاع) يتم تطبيق فئة المحاسبة الأعلى فقط إعطاء شاحنات الغفض من تطبيق فئات القرار	١٠	حتى ٤,٥	١٠	بروز حتى ١م في أى اتجاه حتى	١٠	حتى ١٣م	٤,١ م	٢,٧م	١٢م	شاحنة مفردة
	١٥	حتى ٥	١٥	١,٥م	٢٠	حتى ١٤م				
	٢٠	حتى ٥,٥	٢٠	حتى ٢م	٢٥	حتى ١٥م				
	٢٥	حتى ٦	٢٥	حتى ٢,٥م	٣٠	حتى ١٦م				
	٣٠	أكبر من ٦	٣٠	أكبر من ٢,٥م						
	١٠	حتى ٤,٥	١٠	بروز حتى ١م في أى اتجاه حتى	١٥	حتى ١٨م	٤,١ م	٢,٧م	١٧م	رأس جرار ونصف مقطورة
	١٥	حتى ٥	١٥	١,٥م	٢٠	حتى ١٩م				
	٢٠	حتى ٥,٥	٢٠	حتى ٢م	٢٥	حتى ٢٠م				
	٢٥	حتى ٦	٢٥	حتى ٢,٥م	٣٠	أكبر من ٢٠				
	٣٠	أكبر من ٦	٣٠	أكبر من ٢,٥م						
	١٠	حتى ٤,٥	١٠	بروز حتى ١م في أى اتجاه حتى	٢٠	حتى ٢١م	٤,١ م	٢,٧م	٢٠م	قطرة ومقطورة بعريش
	١٥	حتى ٥	١٥	١,٥م	٢٥	حتى ٢٢م				
٢٠	حتى ٥,٥	٢٠	حتى ٢م	٣٠	أكبر من ٢٢م					
٢٥	حتى ٦	٢٥	حتى ٢,٥م							
٣٠	أكبر من ٦	٣٠	أكبر من ٢,٥م							
١٠	حتى ٤,٥	١٠	بروز حتى ١م في أى اتجاه حتى	١٠	حتى ١٥,٥م	٤,١ م	٢,٧م	١٤,٥م	سيارات ذات طبيعة خاصة (خلاطات - مضخات أسمنتية - أوناش - سيارات إطفاء) وما في حكمها	
١٥	حتى ٥	١٥	١,٥م	١٥	حتى ١٦,٥م					
٢٠	حتى ٥,٥	٢٠	حتى ٢م	٢٥	حتى ١٧,٥م					
٢٥	حتى ٦	٢٥	حتى ٢,٥م	٣٠	حتى ١٨,٥م					
٣٠	أكبر من ٦	٣٠	أكبر من ٢,٥م							
١٠	حتى ٤,٥	١٠	بروز حتى ١م في أى اتجاه حتى	٢٠	حتى ٢٣م	٤,١ م	٢,٧م	٢٢م	الشاحنات المكونة من رأس جرار ونصف مقطورة ذات طبيعة تصنيعية خاصة مثل (حاملة السيارات - كساحة المعدات - محطة خط أسمنت أو أسفلت - أنصاف مقطورة مجهزة لأعمال الحفر والتنقيب) وما في حكمها .	
١٥	حتى ٥	١٥	١,٥م	٢٥	حتى ٢٥م					
٢٠	حتى ٥,٥	٢٠	حتى ٢م	٣٠	حتى ٢٧م					
٢٥	حتى ٦	٢٥	حتى ٢,٥م	٤٠	حتى ٢٩م					
٣٠	أكبر من ٦	٣٠	أكبر من ٢,٥م	٤٥	حتى ٣٥م					
					٤٥	حتى ٤٠م				
					٦٠	أكبر من ٤٠م				

يجوز للسلطة المختصة منح تخفيض للرسوم المستحقة على الأطوال والبروزات
بحد أقصى (٢٥٪) وذلك على النحو الموضح به عليه .

مادة ٢ - عند تطبيق الفئات المنصوص عليها في المادة السابقة يراعى الآتى :

١- فى حال توافر أكثر من تجاوز فى المهيئات فائقة الأبعاد يتم تطبيق فئة
المحاسبة الأعلى فقط .

٢- فى حال كون الشاحنة من المهيئات فائقة الحجم والوزن معا يتم تطبيق فئة
المحاسبة الأعلى فقط .

مادة ٣ - يعاد النظر فى فئات المحاسبة الواردة فى هذا القرار كلما اقتدت
الضرورة لذلك .

مادة ٤ - فى حالة الحاجة إلى إجراء أية تعديلات هندسية بالطرق أو البوابات
للسماح للمهيئات فائقة الحجم أو الوزن بالمرور يتم الاتفاق مع صاحب الشأن على
قيمة هذه التعديلات وإعادة الشئ لأصله مرة أخرى .

مادة ٥ - تلغى جميع القرارات السابق إصدارها بهذا الشأن .

مادة ٦ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره
بالوقائع المصرية .

رئيس مجلس إدارة الهيئة

لواء بحرى / رضا أحمد إسماعيل

وزارة النقل

الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

قرار رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٩

الصادر بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٩

رئيس الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

بعد الاطلاع على قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء الهيئة العامة
لموانئ البحر الأحمر ؛
وعلى قرار السيد وزير النقل رقم ٣١٦ لسنة ٢٠١٩ بندبنا رئيساً لمجلس إدارة
الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر ؛
وعلى قرار وزير النقل رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٥ ؛
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر بجلسته رقم ٢١٧
لسنة ٢٠١٩ المنعقدة فى ١١/٩/٢٠١٩ بالمذكرة رقم ٢٠١٩/٣/٥ بالموافقة على قواعد
وأحكام نظام أولويات التراكى للسفن الواردة على أرصفة الموانئ التابعة للهيئة
والمعتمد من السيد الفريق وزير النقل ؛
وعلى تعليماتنا ؛

قرار :

مادة ١ - يعمل بالقواعد والأحكام المرافقة لهذا القرار فى شأن نظام أولويات
التراكى للسفن الواردة على أرصفة الموانئ التابعة للهيئة .

مادة ٢ - تلغى جميع القرارات السابق إصدارها بهذا الشأن .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره بالوقائع المصرية .

رئيس مجلس إدارة الهيئة

لواء بحرى / رضا أحمد إسماعيل

قواعد وأحكام

نظام أولويات التراكي للسفن الواردة على أرصفة الموانئ التابعة للهيئة

(الباب الأول)

القواعد الخاصة بوصول السفينة وحجز الأرصفة بميناء السويس والأديبية

بند ١ - لا تعد السفينة فى حالة وصول ما لم يقم ربانها بإخطار سلطات الميناء برقيًا بميعاد الوصول على أن يتم هذا الإخطار قبل الميعاد المقرر لوصول السفينة لغاطس الميناء بـ (٢٤) ساعة على الأقل ويكون ربان السفينة أو مالكها/ التوكيل الملاحى مسئول عن تنفيذ ذلك .

بند ٢ - لا يتم حجز الرصيف المخصص للسفينة إلا إذا كانت بيانات طلب الحجز مستوفاة بالكامل وتم قبول طلب التراكى بالمنظومة الإلكترونية على أن يقدم هذا الطلب قبل وصول السفينة بمدة لا تقل عن (٢٤) ساعة من ميعاد وصول السفينة ومالكها أو من يمثلها فى الميناء مسئولاً عن ذلك مع التزام التوكيل الملاحى بإرفاق المانيفستو النولونى وخريطة الشحن مع طلب التشغيل المقدم إلى شركة الشحن والتفريغ .

بند ٣ - على ربان السفينة / التوكيل الملاحى عند الوصول لغاطس الميناء إثبات دور وصوله بالاتصال بجهاز (v.h.f) أو الإخطار برقيًا عن وقت الوصول وموقع الاستقبال بالغاظس الداخلى / الخارجى للميناء وذلك لحفظ حقه فى حجز الدور ولا تتحمل سلطات الميناء بأى مسئولية أو التزام قبل السفينة فى حالة أى إخلال من جانب ربانها أو مالكها أو التوكيل الملاحى بصفته ممثلًا لها حتى ولو ترتب عن ذلك فقدانها للدور المخصص لها .

ويتم دخول السفن القادمة إلى الغاطس (داخلى / خارجى) الميناء فى حالة عدم زيادة السفن المنتظرة بالغاظس عن ١٠ سفن وإلا يتم بقاء السفينة بالخارج ويسمح لها بدخول الميناء وفقًا للقواعد الآتية :

(أ) السفن التى تطلب خدمة طبية أو تموين على أن يخطر ربانها والتوكيل الملاحى بذلك ويتم مغادرتها فور انتهاء الغرض الذى دخلت من أجله .

- (ب) السفن الشراعية أو السفن التى يقل طولها عن ٢٥٠ قدمًا .
- (ج) السفن المقرر تراكبها فى صباح اليوم التالى .
- (د) السفن المطلوب دخولها لتفريغها بالمواعين وذلك بناءً على إخطار من التوكيل الملاحى أو من جهة الاختصاص .
- (هـ) السفن المصرية .
- (و) السفن التى عليها أطقم مصرية بالكامل .
- (ى) السفن الواردة للإصلاح وبناءً على طلب شركات الإصلاح التى تعمل بالميناء ويراعى أن لا يتجاوز عدد السفن عن خمسة لضمان سلامة الملاحة الداخلية للميناء .

بند ٤ - إذا أخطأ التوكيل فى البيانات المقدمة منه يكون لسلطة الميناء الحق فى إلغاء الرصيف المخصص دون أى التزام قبلها ويتحمل التوكيل الملاحى ذلك ولا يسمح بإعادة النظر فى الطلب إلا بعد مراجعة مستندات السفينة (من إقرار وصول خريطة الشحن وبيان المانيفستو ونماذج (F A L) .

بند ٥ - السفن التى يتضح أنها معطلة أو حالة ماكيناتها غير سليمة بالوضع الذى يسمح بضمان سلامة الدخول أو التراكب على أرصفة الميناء وكذلك السفن التى تكون حالة أوناشها غير سليمة أو روافعها غير صالحة لعمليات التشغيل يجوز لسلطات الميناء عدم التصريح بدخولها أو تراكبها على الرصيف المخصص إلا بعد التأكد من سلامة عملية التراكب والتشغيل طبقاً لمعدلات الميناء وبناءً على موافقة شركة الشحن والتفريغ على تشغيلها .

بند ٦ - السفن القادمة للإصلاح أو الموجودة للإصلاح لا يسمح بإعطائها أى تسهيلات إلا بعد أن تقوم إحدى الشركات العاملة بالميناء والمخصصة لإصلاح السفن بالقيام بتقديم طلب الوصول بـ (٢٤) ساعة بشأن إصلاحها .

بند ٧ - السفن القادمة للتأمين يسمح بدخولها لمدة (٢٤) ساعة فقط .

بند ٨ - إذا كان عدد الأرصفة لا يسمح باستيعاب السفن الواردة تكون أولوية

التراكي وحجز الأرصفة وفقاً للآتي :

- ١ - سفن الركاب والسياحة .
 - ٢ - السفن الواردة عليها حيوانات حية .
 - ٣ - سفن البضائع العامة على النحو التالي :
 - (أ) سفن الدرجة أو سفن الحاويات .
 - (ب) سفن الخطوط المنتظمة طبقاً للقواعد الآتية :
 - ١ - أن يكون الوصول طبقاً لإخطارات محددة ومسبقة مع مراعاة ما ورد في البنود (١، ٢، ٣، ٤) من هذه القواعد .
 - ٢ - أن يكون حجم البضائع الواردة عليها يتطلب فترة إشغال الرصيف لا تزيد على (٤٨) ساعة .
 - ٣ - أن تكون نوعية البضاعة وطرق توزيعها على العنابر وتداولها بأجهزة السفينة بما يحقق معدلات الرصيف المخصص .
 - ٤ - الالتزام بتوفير كميات البضائع (بالنسبة للشحن) الواردة في طلب أصلى بما يسمح باستمرار تشغيل السفينة دون انتظار حتى منتصف الليل على الأقل .
 - ٥ - لا يزيد حجم التداول من البضائع شحن وتفريغ على نصف الحجم المسموح به للسفينة .
 - ٦ - السفن الأخرى طبقاً لأسبقية وصولها ومناسبتها للأرصفة المخصصة لها .
- ويستثنى من القواعد سالفها البيان سفن التموين المخصص لها رابط خاص وسفن السلع التموينية والسفن الواردة للقوات المسلحة والمخابرات العامة .

(الباب الثانى)

القواعد العامة لتراكي السفن

بند ١ - إذا رفض التوكيل أو صاحب الشأن تشغيل السفينة بكامل قوتها طبقاً لمتطلبات العمل بالميناء وبناءً على قرار من سلطات الميناء فى الأوقات الإضافية تفقد السفينة دورها فى الرصيف وتغادر الرصيف إذا كانت متراكية .

بند ٢ - السفينة التى ترفض لأى سبب إخلاء الرصيف تنفيذاً للأمر الصادر إليها من سلطات الميناء يكون تشغيلها بأوقات إضافية مستمرة على حسابها أو حساب صاحب الشأن وذلك بهدف إخلاء الرصيف فى أقرب وقت .

بند ٣ - السفينة التى تنتهى عليها عمليات الشحن والتفريغ تلتزم بإخلاء الرصيف فى خلال ساعتين من وقت انتهاء هذه العمليات وإلا تحملت المصاريف الآتية بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى التى يجوز لسلطات الميناء اتخاذها فى هذا الخصوص :

(أ) رسم الإرشاد المقرر على كل ساعة تأخير (المواد ١٣، ١٤، ١٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ والمواد المعدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٥ وقرار السيد وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٧١ لسنة ١٩٧٦ وقرار وزير النقل رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته) .

(ب) مصاريف قطر لعدد قاطرتين لكل ساعة تأخير عن المدة المحددة ولا يجوز تسفير السفينة قبل تعهد التوكيل الملاحى لسداد هذه المستحقات .

بند ٤ - السفينة التى تكون غير مستعدة للتراكى وقت إخلاء الرصيف المخصص وفى حدود ساعتين من التوقيت المحدد لها للتراكى وفقاً لإخطار سلطات الميناء تفقد أحقيتها فى التراكى ولسلطات الميناء الحق فى إلغاء الرصيف وشغله بسفينة أخرى وذلك بعد إخطار التوكيل الملاحى بذلك .

بند ٥ - لا يجوز للسفينة التحرك على الرصيف دون إذن مسبق من سلطات الميناء وتحمل السفينة كافة الالتزامات التى تترتب على ذلك من مصاريف قد تتكبدها الهيئة أو أى جهة أخرى نتيجة ذلك .

بند ٦ - السفينة القادمة وعليها بضائع ثلاجة وتقضى طبيعتها تشغيلها ليلاً فقط يخصص لها رصيف للعمل ليلاً فقط ويجوز لسلطات الميناء إخلاء الرصيف نهائياً دون اعتراض من ربان أو مالك أو توكيل السفينة .

بند ٧ - تكون السفينة أو التوكيل الملاحي مسؤولاً عن أى هلاك أو ضرر لمنشأة من منشآت الهيئة (رصيف - ماعونة - قاطرة - عوامة - وخلافه) .

بند ٨ - تكون السفينة أو التوكيل الملاحي مسؤولاً عن تحمل المصاريف الخاصة بانتشال أى قاذورات أو نفايات نتيجة نظافة عنابر السفينة أو نتيجة الشحن والتفريغ .

بند ٩ - تكون السفينة أو التوكيل الملاحي مسؤولاً عن أى أضرار ناتجة من تسرب أى سوائل على المسطح المائى أو الرصيف وتحمل السفينة أو التوكيل الملاحي المصاريف الخاصة بإزالة هذه السوائل أو الزيوت مع عدم الإخلال بأحكام القانون الخاص بالتلوث .

بند ١٠ - لسلطات الميناء الحق فى نقل أى سفينة من الرصيف إلى المخطاف أو الغاطس دون اعتراض ربانها أو من يمثلها وذلك فى الأحوال الآتية :

- (أ) إذا كانت شاغلة لأحد أرصفة الركاب .
- (ب) إذا لم تلتزم بتعليمات الميناء الواردة فى البند (٢ ، ١) من أحكام هذا الباب .
- (ج) السفن التى لا تتمكن من التشغيل نتيجة لعطل أوناشها أو يثبت عدم صلاحية هذه الأوناش لتحقيق إنتاجية السفينة وفى حالة عدم توافر أوناش برية للتشغيل بالطاقة الكاملة .
- (د) السفن التى لا تتمكن من التفريغ بطاقة كاملة نتيجة لعدم الإفراج الصحى أو الزراعى للرسائل الواردة عليها .
- (هـ) السفن التى ترد عليها رسائل نوعية تزيد على قدرة التخزين المتاحة دون الحصول على موافقة مسبقة من هيئة الميناء على ورود هذه الرسائل .

(و) السفن التى تقوم بالتفريغ أو الشحن بطريقة منقطعة من شأنها عدم تحقيق الإنتاجية المطلوبة أثناء التشغيل .

(ز) السفن التى يظهر أثناء التشغيل إمكانية استمرار عملها بالمخطاف نتيجة لمناسبة تداول رسائلها للتشغيل بالصنادل فتخلى الرصيف لسفينة أخرى .

(ح) السفن الواردة للتفريغ فقط ولا يخطر بشأن شحناتها إلا بعد التراكى يخلى الرصيف بعد انتهاء تفريغها ويسمح لها بإعادة التراكى ويعتبر تاريخ الوصول هو وقت انتهاء التفريغ .

(ط) السفن التى يتبين عدم مطابقة بيانات شحناتها من حيث النوعية أو الكميات أثناء التشغيل لما ورد فى إخطار السفينة .

(ى) السفن المتوقفة بدون عمل على الرصيف .

بند ١١ - لسلطات الميناء الحق فى تشغيل بعض السفن على المخطاف متى تناسب ذلك مع نوعية البضائع الواردة عليها أو السفن التى لا يسمح غاطسها بالتراكى على الرصيف وعلى التوكيلات الملاحية أو شركات الملاحة الالتزام بتشغيل السفينة .

بند ١٢ - لسلطات الميناء الحق فى إخلاء الرصيف من السفينة فى الحالات التى تتعلق بسلامة السفن أو فى حالات الحوادث .

بند ١٣ - لسلطات الميناء الحق فى نقل سفينة من رصيف إلى آخر متى كان ذلك ضرورياً لحالة تشغيل السفينة وللحفاظ على إنتاجيتها .

بند ١٤ - يكون ربان السفينة أو مالكةا أو التوكيل الملاحي مسؤولاً عن أى أخطاء فى البيانات المقدمة للهيئة وما قد يترتب عليها من عدم رسو السفينة على الرصيف المخصص لها أو أية أضرار أخرى .

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١٩

بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢١

بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨

بشأن قواعد وضوابط وإجراءات الترخيص للبنوك

ولبعض الشركات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية

أن تباشر بنفسها أو مع غيرها نشاط صناديق الاستثمار

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية

غير المصرفية ؛

وعلى النظام الأساسى للهيئة العامة للرقابة المالية الصادر بقرار رئيس الجمهورية

رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨ بشأن قواعد وضوابط

وإجراءات الترخيص للبنوك ولبعض الشركات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية

أن تباشر بنفسها أو مع غيرها نشاط صناديق الاستثمار ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢١ ؛

قرار:

(المادة الأولى)

يُستبدل بالبند (٢) من الجهات المنصوص عليها بالمادة الأولى من قرار

مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه ، النص الآتى :

٢- الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة التى يكون من بين أغراضها الاستثمار على أن تكون الأشخاص الاعتبارية الخاصة من غير الكيانات الخاضعة لرقابة الهيئة .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الموقع الإلكتروني

للهيئة والبورصة ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره بالوقائع المصرية .

رئيس مجلس إدارة الهيئة

د. محمد عمران

مديرية التضامن الاجتماعى بالغربية

إدارة الجمعيات والاتحادات

قرار تعديل قيد

لائحة النظام الأساسى

لجمعية تنمية المجتمع بمحلة البرج ومنشأة السلام - المحلة أول

رئيس الإدارة المركزية - مدير المديرية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧ والتعليمات الواردة من الوزارة
بالخطاب رقم (٤٨) بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٠ ؛
وعلى مذكرة إدارة الجمعيات والاتحادات بالمديرية بتاريخ ٢٠١٩/١١/٤ ؛
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٤
والذى تمت فيه الموافقة بالإجماع على تعديل لائحة النظام الأساسى كالاتى :
إضافة ميدان الخدمات الاقتصادية - إضافة نشاط توزيع السلع الغذائية
غير القابلة للتلف بعد موافقة الجهات المختصة .
إضافة نشاط رياضى بعد موافقة الجهات المختصة ؛
ق ر ر :

مادة أولى - تعديل لائحة النظام الأساسى لجمعية تنمية المجتمع بمحلة البرج
ومنشأة السلام - المحلة أول كالاتى :
إضافة ميدان الخدمات الاقتصادية - إضافة نشاط توزيع السلع الغذائية
غير القابلة للتلف بعد موافقة الجهات المختصة .
إضافة نشاط رياضى بعد موافقة الجهات المختصة .
مادة ثانية - على إدارة الجمعيات والاتحادات بالمديرية تنفيذ هذا القرار
كل فيما يخصه وإخطار الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بالوزارة للتسجيل
والنشر عنها بجريدة الوقائع المصرية وعلى الإدارات الأخرى تنفيذ هذا القرار
كل فيما يخصه .

تحريراً فى ٢٠١٩/١١/٤

وكيل الوزارة

مدير المديرية

أ/ منير عزام

مديرية التضامن الاجتماعى بالغربية

إدارة الجمعيات والاتحادات

قرار تعديل قيد

لائحة النظام الأساسى

لجمعية صناع الحياة - المحلة أول

رئيس الإدارة المركزية - مدير المديرية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ واللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ؛

وعلى مذكرة إدارة الجمعيات والاتحادات بالمديرية بتاريخ ٢٠١٩/١١/٥ ؛

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ ٢٠١٩/٥/٧

والذى تمت فيه الموافقة بالإجماع على تعديل لائحة النظام الأساسى كالاتى :

نقل مقر الجمعية من ١٢ شارع راغب عبد العاطى بشكرى القوتلى - المحلة أول

إلى شارع أبو هرجة بجانب مكتب أورفيلام - المحلة أول ؛

قرر :

مادة أولى - تعديل لائحة النظام الأساسى لجمعية صناع الحياة - المحلة أول كالاتى :

نقل مقر الجمعية من ١٢ شارع راغب عبد العاطى بشكرى القوتلى - المحلة أول

إلى شارع أبو هرجة بجانب مكتب أورفيلام - المحلة أول.

مادة ثانية - على إدارة الجمعيات والاتحادات بالمديرية تنفيذ هذا القرار

كل فيما يخصه وإخطار الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بالوزارة للتسجيل

والنشر عنها بجريدة الوقائع المصرية وعلى الإدارات الأخرى تنفيذ هذا القرار

كل فيما يخصه .

تحريراً فى ٢٠١٩/١١/٥

وكيل الوزارة

مدير المديرية

أ/ منير عزام

إعلانات فقد

مديرية التربية والتعليم بالقليوبية

تعلن عن فقد القسيمة رقم (٩٠٩٢٩٩) ببيضاء مجموعة رقم (١٣٤) في دفتر (١) مخازن حكومة وقد اعتبرت ملغاة ومن يحاول استعمالها يعرض نفسه للمحاكمة الجنائية .

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٩

٢٥٣٩٠ / ٢٠١٩ - ١٠ / ١٢ / ٢٠١٩ - ١٣١٩

